A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/42/407
21 July 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثانية والاربعون
البنود ٣٣ و ٥١ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨
و ٦٢ و ٦٣ و ٧٠ و ٧٣ و ٨٣ و ١٠٥
من جدول الاعمال المؤقت*

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

الحاجة الملحة الى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية

عقد ترتيبات دولية فعالة بشأن تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها

عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤١/٥٤ بشأن الوقف الفوري لتجارب الاسلحة النووية وحظر هذه التجارب

الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)

نزع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

* A/42/150 .

87-17526 ٣٣٥٨ش

Digitized by UNOG Library

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولية

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

الحملة الدولية لمكافحة الإتجار بالمخدرات

رسالة مؤرخة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٧ وموجهة الى الامين العام
من الممثل الدائم لماليزيا لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، يشرفني أن أحيل اليكم ، طيّه ، البيان الختامي لمجلس العمل الدولي في دورته الخامسة التي عقدت في كوالالمبور في الفترة من ١٩ الى ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ . وأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٣ و ٥١ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٢ و ٦٣ و ٧٠ و ٧٣ و ٨٣ و ١٠٥ من جدول الاعمال المؤقت .

(توقيع) يوسف م . هيتم
السفير
الممثل الدائم لماليزيا
لدى الامم المتحدة

Digitized by UNOG Library

مرفق

البيان الختامي للدورة الخامسة لمجلس العمل الدولي المعقودة في كوالالمبور في الفترة من ١٩ الى ٣١ نيسان/ابريل ١٩٨٧

١ - تواجه البشرية ، في السنوات الاخيرة من القرن العشرين ، أكبر مجموعة من الازمات التي عرفها التاريخ . على أنه لم تتخذ حتى الآن التدابير الكفيلة بمواجهة هذه الأزمات . ولن يتسنى قيام مستقبل دائم دون استجابة فعّالة وصحيحة من الزعماء السياسيين والعلميين والروحيين والثقافيين على المستويين العالمي والوطني .

٢ - وتحقيقا لهذه الغاية ، يعتزم مجلس العمل الدولي أن يُتبع اجتماعه بالزعماء الروحيين في آذار/مارس ١٩٨٧ باجتماعات استشارية أخرى من هذا القبيل للقيام ، على أساس متعدد التخصصات ، باستكشاف الحلول الممكنة لبعض القضايا الخطيرة التي تهدد البشرية . ويدرك المجلس أن على الجامعات ، بوصفها أماكن لتدريب القيادات ، مسؤولية إعداد الاجيال القادمة لمواجهة متطلبات التكافل العالمي .

السلم ونزع السلاح

٣ - إن السلم قد فقد معناه الحقيقي في عالم لم يشهد ، منذ الحرب العالمية الثانية ، يوما واحدا دون حرب وصراع وفقر وانحطاط للانسان وللبيئة على نطاق واسع . ولا سبيل الى تحقيق السلم الحقيقي إلّا بعملية متواصلة من الحوار والفهم المتعاطف الذي يشمل جميع مناطق المجتمع والاتصالات الدولية .

٤ - وان مجلس العمل الدولي يحث من جديد جميع الدول ، وبصفة خاصة الدول الكبرى ، على بذل كل الجهود التي تؤدي الى التحديد الفعّال للأسلحة ، ونزع السلاح ، وتخفيض النفقات العسكرية . وتحقيقا لهذه الغاية :

(أ) ينبغي للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الوفاء بالتزاماتهما الناشئة من المعاهدات المبرمة لتحقيق تخفيضات في مستويات الأسلحة الاستراتيجية ، ومواصلة المفاوضات الرامية الى تحقيق المزيد من التخفيضات ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) على الرئيس ريغان والامين العام غورباتشيف التزام أخلاقي خطير تجاه البشرية بمواصلة السعي النشط للتوصل الى حلول مقبولة من الطرفين لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء ووقف سباق التسلح على الارض والاتفاق على تدابير محددة لتخفيض الاسلحة النووية والكيميائية والتقليدية تخفيضا كبيرا ؛

(ج) ينبغي الدعوة الى عقد اجتماع قمة لبحث القضايا الاساسية في عام ١٩٨٧ نظرا للتقدم المحرز في مناقشات جنيف منذ قمة ريكيافيك ، هذا ويجدد المجلس اقتراحه باضفاء الطابع المؤسسي على حوار يجري على أعلى المستويات سنويا ؛

(د) ينبغي للزعيمين ، مع الاحتفاظ برؤية بعيدة الامد لعالم خالٍ من الاسلحة النووية ، أن يكرّسا طاقاتهما للتوصل الى اتفاقات ملموسة في عام ١٩٨٧ هذا بالذات ؛

(هـ) تتمثل الاولوية الاولى في القيام ، دون ابطاء ، بابرام اتفاق بشأن إزالة القذائف المتوسطة المدى بشكل متوازن وتدريجي تمهيدا للقضاء عليها نهائيا وذلك على أساس صيغة ريكيافيك ، والدخول فورا في مفاوضات تهدف الى تخفيض القذائف القصيرة المدى في أوروبا والقضاء عليها في آخر الامر ؛

(و) ينبغي للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أن يتوصلا الى تخفيض ٥٠ في المائة من قواتهما النووية الاستراتيجية وفقا لما اتفق عليه في قمّتي جنيف وريكيافيك ، مع تهيئة المناخ لإجراء مزيد من التخفيضات ؛

(ز) يجب الالتزام بدقة بمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ ، وينبغي لكلا الدولتين المعنيتين الموافقة على تفسير مشترك للمعاهدة . ويجب اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لمنع حدوث أي سباق تسلح في الفضاء الخارجي الذي ينبغي الحفاظ عليه ، على سبيل القصر ، للاغراض السلمية ؛

(ح) ينبغي للشرق والغرب الإعداد لمفاوضات جديدة بشأن القوات التقليدية والبدء في هذه المفاوضات يتناول تدابير بناء الثقة والامن ، والتخفيض المتبادل ، المقبول من الطرفين للقوات التقليدية في الاسلحة المختلفة من المحيط الاطلسي الى جبال الاورال ، واقامة توازن في هذه المنطقة خلال هذه العملية . وينبغي مد نطاق هذه التدابير ، في أسرع وقت ممكن ، الى آسيا وغيرها من أنحاء العالم ؛

Digitized by UNOG Library

(ط) ينبغي حظر استخدام الاسلحة الكيميائية والقضاء عليها بموجب ضمانات يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بعدم تجديد انتاجها ، واتفاق الطرفين على تدابير تحقق دقيقة .

٥ - ويمكن أن تؤدي هذه الخطوات الى الحد من سباق التسلح وما يتطلبه من نفقات ضخمة ؛ وتحقيق تخفيضات ذات مغزى في الاسلحة ، وتقليل خطر الحرب مع العمل في الوقت ذاته على تحسين الامن بالنسبة للبلدان الاخرى . ويحث المجلس على التحرك نحو فرض حظر شامل على التجارب على النحو المتفق عليه في معاهدة عدم الانتشار ، ربما عن طريق إبرام اتفاقات بشأن تحديد مستويات للبداية أقل ، وتعيين حدود لكمية التجارب ، والتصديق على المعاهدات القائمة .

٦ - ومن بين الخطوات المحددة التي ينبغي اتخاذها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي انشاء آليات لمنع حدوث صراع نووي عن طريق الصدفة أو الخطأ . ويشجع مجلس العمل الدولي بشدة اجراء مداولات ومناقشات أوسع نطاقا بين جميع الدول بشأن المدركات والحقائق الواقعية التي تنطوي عليها مسائل تخفيض الاسلحة التي تهم البشرية جمعاء . ويعتقد المجلس أن حليفات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وسائر الدول الاخرى يمكن أن تقدم مساهمات جوهرية في هذا الخصوص .

حالة الاقتصاد العالمي

٧ - ينبغي ، من أجل أسباب أخلاقية وسياسية واقتصادية أن تسعى البشرية نحو بناء هيكل اقتصادي أكثر انصافا يعكس اتجاه الفقر الحالي المرعب الذي تعاني منه أعداد هائلة من بني البشر في جميع أنحاء العالم . ولا يمكن إنجاز هذا التغيير إلّا عن طريق اتخاذ سلسلة من القرارات وحوار مبني على الاهتمام المتنور بالمصلحة الذاتية من جانب البلدان الصناعية ، وانتهاج سياسات ترمي الى التعاضد من جانب البلدان النامية .

٨ - وهناك علامات خطر يتسم بها الاقتصاد العالمي :

(أ) ان العجز الحالي في الميزانية والعجز التجاري ، اللذين لا يمكن تحمّلهما ، في الولايات المتحدة والفوائض الضخمة للحساب الجاري في اليابان واقتصادات دول غرب أوروبا الرئيسية تخلق بيئة من التوتر والخطر الاقتصاديين ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) من الواضح أن الضغوط الحمائية تتزايد وتسير في اتجاهات خطيرة ؛

(ج) ان أزمة الديون في سبيلها الى الوصول الى أبعاد لا يمكن تخيُّلهـا ، ولم تكن الحلول في وقت ما أبعد منالا مما هو عليه الان ؛

(د) تواصل الظروف المعيشية لغالبية الناس في معظم البلدان النامية ، ولا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض ، تدهورها بسرعة ؛

(هـ) يؤدي استمرار انخفاض أسعار السلع الاساسية الى زيادة تفاقم الظروف الاقتصادية الباعثة على اليأس في عدد كبير من البلدان ؛

(و) ان أسعار الفائدة الحقيقية بالرغم من أنها أقل كثيرا عما كانت عليه من قبل ، قد وصلت الى مستوى مفرط في الارتفاع ؛

(ز) أن تقلُّب سعر صرف الدولار غدا مصدرا لحالة حادة من عدم الاستقرار بالنسبة الى بنية الهياكل والانشطة التجارية والمالية العالمية ؛

(ح) على العموم ، يؤدي عدم الاستجابة للحقائق الواقعية للاقتصاد العالمي المترابط الى حالة من الغوض في كثير من المناطق تترتب عليها آثار شديدة بالنسبة الى رفاه الانسان .

٩ - ويؤكد مجلس العمل الدولي من جديد أن رفاه جميع البلدان في المستقبل سيتعرض للخطر اذا لم تتخذ تدابير فورية ومنسّقة لمعالجة هذه المشاكل .

التجارة والنزعة الحمائية

١٠ - يرى مجلس العمل الدولي خطرا حقيقيا من أن تؤدي الظروف الحالية للعملات الأجنبية والاسواق المالية الى ظهور موجة من النزعة الحمائية المتزايدة باشكالها المختلفة قد تتسبب في حدوث انتكاس عالمي .

١١ - ولهذه الاسباب ، فإن المراعاة الدقيقة لمبادئ مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ، ودورة الغات الجديدة لهما تتسم بأهمية خاصة . ومن الضروري ايقاف التحرك نحو زيادة التدابير الحمائية وعكس اتجاهه وانشاء

Digitized by UNOG Library

نظام تجاري متعدد الاطراف مفتوح وعملي وقابل للاستمرار . ويحث مجلس العمل الدولي بصفة خاصة على القضاء على الصفقات الثنائية بين الدول الرئيسية ، ويؤكد على الاخطار المتأصلة في النزاعات الحالية بين تلك الدول . ويحث المجلس هذه الدول على حل النزاعات الحالية دون اللجوء الى الحمائية المتزايدة .

١٢ - إن الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان تقوم بتقديم إعانة للانتاج الزراعي الى حد غير مقبول ، معرِّضة بذلك احتمالات التنمية ، والقدرة على تسديد الديون في العديد من البلدان المدينة الى الخطر . ولذلك فإن الضرورة تقضي بإحداث تغييرات أساسية في السياسات الزراعية في اتجاه يتركز على الاسواق . وإن أي تأخير في تحقيق ذلك ستترتب عليه نتائج خطيرة .

١٣ - ينبغي تطبيق قيود على جميع السلع بما فيها المنتجات الزراعية لمناهضة إغراق الاسواق بها .

أزمة الديون ومعالجتها

١٤ - يجب حل أزمة الديون ونتائجها المشؤومة على وجه الاستعجال . ولا يمكن الوفاء بخدمة الديون بحيث يكون ثمن ذلك خنق اقتصاد البلد وليس بوسع أية حكومة من الناحية الاخلاقية أن تطلب من شعبها قبول حرمان لا يتفق مع الكرامة الانسانية . ولذلك يجب على جميع الاطراف المعنية أن تقدِّم مساهمة ملموسة ، وأن تمتثل للمبدأ الاخلاقي المتمثل في اقتسام العبء .

١٥ - وليس من المحتمل بالنسبة للبلدان المدينة أن تنتج في الاجل القصير فوائض تجارية يسمح حجمها بخدمة ديونها . لذا فإن التعديل المؤدي للنمو وزيادة الصادرات أمر ضروري لازم ، ومع ذلك ففي معظم الحالات يتطلب تحقيق ذلك وقتا كبيرا . ولا بد للمجتمع الدولي من أن يدرك أنه ما لم يقدَّم للبلدان النامية دعما عاجلا للحفاظ على بنيتها الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز تنميتها ، فقد نرى انهيار الجهود الشاقة والناجحة والتي بذلت في السنوات الاخيرة لإعادة إقرار الديمقراطية والحرية الاقتصادية .

١٦ - لقد سعت مبادرة بيكر الى حفز التعديل المتجه نحو النمو والمبني على زيادة كبيرة في التدفقات المالية الجديدة من المصارف التجارية الدولية ، ولكنها ، لمجموعة متنوعة من الاسباب ، لم تحقق أثرها المرغوب حتى الآن .

Digitized by UNOG Library

١٧ - ولذا فإن مجلس العمل الدولي يحث البلدان الصناعية على النظر في مسألة الديون على أساس الأولوية وبوصفها بندا مستقلا من بنود جدول الاعمال في اجتماع القمة المقبل الذي ستعقده في فينسيا . وعلى جميع المشتركين أن يؤيدوا ويشجعوا دون تأخير اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الظروف والموارد الضرورية لتحقيق تكييف موجّه نحو التنمية في البلدان المدينة .

١٨ - ونعتقد أن هذه التدابير ينبغي أن تتضمن ، فيما تتضمن ، ما يلي :

(أ) بذل جهد متّسم بالتصميم من أجل تحقيق معدل نمو غير تضخمي عال ، وتخفيض أسعار الفائدة وتخفيف حدة الضغوط الحمائية عن طريق زيادة تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي ؛

(ب) زيادة الإقراض الرسمي عن طريق زيادة كبيرة في رأس المال العام للبنك الدولي ؛

(ج) ايجاد آليات محسّنة لتغطية الصدمات الاقتصادية الخارجية الناشئة عن حصائل الصادرات وتقلبات أسعار الفائدة وذلك عن طريق ترتيبات مناسبة للتمويل التعويضي ؛

(د) زيادة إعادة تدفق قروض صندوق النقد الدولي الميسّرة الشروط في إطار خدمات التكيف الهيكلي لتفادي التحويلات السلبية للصندوق ؛

(هـ) زيادة تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية الميسّرة الشروط ، الثنائية منها والمتعددة الأطراف ، الى البلدان المنخفضة الدخل ، مصحوبة بتسوية ذات شروط رجعية الاثر ، أوسع وأشمل ، فيما يتعلق بالمساعدة الانمائية الرسمية السابقة ، واعادة جدولة للديون أطول أجلا وأيسر شروطا في نادي باريس ؛

(و) تخفيف عبء ديون البلدان المدينة التي تتبع سياسات تكيف ملائمة والتي يبدو أن تخفيف عبء الديون يشكّل فيها تكملة ضرورية للنمو الموجّه نحو التصدير .

Digitized by UNOG Library

١٩ - ويقضي مبدأ المسؤولية المشتركة بأن على جميع الأطراف - المدينة ، والدائنة ، والمصارف التجارية والمؤسسات المالية الدولية - أن تساهم على نحو ملموس في تخفيف مشكلة الديون :

(أ) وينبغي للبلدان المدينة أن تعتمد برامج للتكيف توفّق بين خدمة الدين والاحتياجات المحلية ، وتكفل اقامة تنمية قادرة على الاستمرار ، وتعكس اتجاه هروب رؤوس الأموال وترسي آليات رصد ملائمة ؛

(ب) وينبغي للسلطات المصرفية الإشرافية في البلدان الدائنة أن تسهّل شطب ديون البلدان النامية على نحو أكثر مرونة ، ولا سيما في الولايات المتحدة ؛

(ج) وإن زيادة الفرص التجارية للبلدان المدينة بالاضافة الى وقف السياسة الحمائية في المجالات التي تتمتع فيها بامتيازات نسبية ، سيمكّن هذه البلدان من زيادة حجم عائداتها من الصادرات ؛

(د) وعلى المؤسسات المالية الدولية أن توفر موارد جديدة حتى تدعم الإقراض التجاري .

٢٠ - ويقترح مجلس العمل الدولي بدء اجراء حوار مكثّف بشأن هذه المسائل تشترك فيه جميع الاطراف ، وأن يتم ذلك بوصفه مسألة عاجلة .

٢١ - وسيساهم مجلس العمل الدولي نفسه في البحث العاجل عن حلول ، وذلك ، على سبيل المثال ، عن طريق بحث الاقتراحات العملية المتعلقة بتخفيف عبء الديون .

٢٢ - وتؤدي المنازعات والحروب الاقليمية الى تعجيل عملية التخلُّف وتزيد ، في تلك الاثناء ، تفاقم مستوى المديونية . وتبدد البلدان النامية مبالغ ضخمة في نفقات عسكرية لا توجه بالضرورة لأغراض دفاعية . وينبغي إجراء تخفيضات كبيرة في هذه النفقات ، التي تزيد تكلفتها على المعونة الانمائية الرسمية زيادة كبيرة والتي تتخذ أحيانا شكل معونة ، بوصف ذلك تدبيرا هاما يكفل نجاح التنمية . وفي الوقت نفسه ، يتعيّن على البلدان الصناعية أن تكفّ عن القيام بدور المصدّر النشط للأسلحة وأن تقدّم مزيدا من المساعدة في تفادي المنازعات الاقليمية واخمادها .

Digitized by UNOG Library

٣٣ - ويوصي مجلس العمل الدولي باتخاذ خطوات لحل المنازعات الاقليمية القائمة أو المحتملة عن طريق تسويتها بالوسائل السلمية ، واستخدام الصكوك الاقليمية ونظام أمن جماعي دولي يتقيّد تقيُّدا دقيقا بمبدأ تقرير المصير . وينبغي التأكيد على اقامة وتعزيز أحلاف اقليمية لعدم اعتداء .

٣٤ - وينبغي أن يقوم حل هذه المنازعات على التطبيق الدقيق للمبادئ الثابتة للقانون الدولي ولا سيما انسحاب القوات الأجنبية من جميع الاراضي المحتلة .

التنمية - والسكان - والبيئة

التنمية

٣٥ - أصبحت زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية نحو البلدان النامية أمرا مُلحا للغاية في مواجهة الظروف الاقتصادية العالمية المعاكسة . ويتعيّن على اليابان والولايات المتحدة وعدد من البلدان في أوروبا الغربية أن تقدِّم مساعدة انمائية موسّعة وأن تشجع على استثمار رؤوس الاموال وتنمية الموارد البشرية .

٣٦ - أما امكانيات القطاع الخاص فيمكن وينبغي استخدامها لتشجيع التنمية المحلية والاستخدام الكفؤ للموارد النادرة وذلك على سبيل المثال عن طريق المشاريع المشتركة مع الدولة والمؤسسات الاخرى وعن طريق نقل التكنولوجيا .

٣٧ - وبرامج المساعدة الطارئة لا غنى عنها لضمان بقاء شعوب ومجتمعات عديدة تعاني حاليا من الفقر المدقع . ولذا فإن هناك حاجة أساسية الى تعزيز الشعور بالتضامن العالمي من أجل البقاء .

٣٨ - وينبغي على المجتمع الدولي أن يقدم ، على سبيل الاولوية العاجلة ، برنامج عمل الامم المتحدة الخاص من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في أيار/مايو ١٩٨٦ .

السكان

٣٩ - ولا غنى عن وجود قيم أخلاقية للأسرة وللمسؤولية المشتركة للمرأة والرجل . ويبطل نمو السكان السريع في العديد من البلدان النامية أي تقدم يحرز في التنمية .

Digitized by UNOG Library

ويكفل هذا استمرار الحلقة المفرغة بين التخلف والنمو السكاني وتآكل نظم دعم الحياة البشرية . وتتطلب السياسات العامة المسؤولة اجراء اسقاطات منتظمة للسكان والاتجاهات البيئية والاقتصادية مع ايلاء اهتمام خاص لتفاعلها .

٣٠ - ويُقر مجلس العمل الدولي إدراكا منه لمختلف النُهج الدينية إزاء سياسات وطرق تنظيم الاسرة ، بأن الاتجاهات الحالية تجعل السعي الي تنظيم الاسرة تنظيما فعّالا أمرا لا مندوحة عنه . والمجلس مقتنع بأن جميع الديانات والفلسفات الرئيسية في العالم تسمح بتنظيم الاسرة . ويرى أنه ينبغي اقتسام الخبرة الايجابية المتوفرة لدى عدة بلدان وديانات ، كما ينبغي تعجيل البحوث في مجال تنظيم الاسرة .

البيئة

٣١- ينبغي متابعة تطوير مصادر طاقة بديلة ، مثل الطاقة الشمسية والهيدروجين ، ونظم وتكنولوجيات النقل الجديدة ذات الصلة بغية تخفيف آثار التغيرات المناخية الوشيكة الحدوث ، كما ينبغي متابعة استكشاف تضاؤل طبقة الاوزون ؛ وينبغي منع الهبوط المستمر في عدد الانواع الحيّة ؛ وينبغي مكافحة الاخطار التي تهدد الغلاف الحيوي . وفي هذا السياق ، يتطلع مجلس العمل الدولي الى نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في وقت مبكّر .

الإرهاب والاتجار بالمخدرات

٣٢- يوصي مجلس العمل الدولي الحكومات باتخاذ تدابير قوية على المستويين الوطني والدولي وبالتعاون والتنسيق في ميدان مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات كأمرين يؤثران على السلم والامن الدوليين .

٣٣- ويترابط الارهاب والاتجار بالمخدرات بصورة متكررة ووثيقة ، ويتطلبان تعاونا متعدد الاطراف أكثر فعالية .

Digitized by UNOG Library

٣٤- وينبغي اتخاذ موقف جديد يستهدف الحد من العرض والطلب على الاستخدام غير المشروع للمخدرات والقضاء عليها في نهاية المطاف وذلك من خلال التثقيف والتعاون الدولي .

جنوب افريقيا وسياسة الفصل العنصري

٣٥- دعا مجلس العمل الدولي بصورة مستمرة الى الغاء نظام الفصل العنصري . وتحقيقا لهذه الغاية ، حث المجلس جنوب افريقيا على اتخاذ عدد من التدابير المحلية المحددة بغية خلق الظروف الكفيلة ببدء المفاوضات مع زعماء سود .

٣٦- ومن المؤسف أن حكومة جنوب افريقيا اختارت سياسة تزيد من حدة التوتر داخل جنوب افريقيا وتعرّض للخطر دولا افريقية مجاورة تسعى بشدة الى المحافظة على استقلالها وبخاصة في سبيل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي الاساسي . وقد أسهم ازدياد مستويات الإدانة الدولية للفصل العنصري وبرنامج الجزاءات الدولية الناشئ في تزايد الاستياء داخل صفوف المجتمع الابيض من استجابة نظام بريتوريا القائمة على التحدي وتصعيد القمع ، وذلك رغم الجزاءات المعتدلة التي اعتمدتها بعض البلدان الصناعية الرئيسية والتي تعد متواضعة الى حد ما .

٣٧- وهناك اتجاه متنام في دوائر الاعمال الى سحب استثمار فروع الشركات والعمليات في جنوب افريقيا ، مما يعكس قلق القطاع الخاص إزاء الظروف المعاكسة الناشئة عن استمرار الفصل العنصري . وينبغي لقادة دوائر الاعمال أن يسترشدوا في استجابتهم ليس فقط بنمط سياسات سحب الاستثمار القائمة الطوعية أو الالزامية بل أيضا بروحها وقصدها . وسيكون الحكم على رؤية قادة دوائر الاعمال وحسن تقديرهم ، في نهاية المطاف ، من خلال التدابير المتخذة الان .

٣٨- وتقوم حكومة جنوب افريقيا بإشاعة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والعسكري للدول المجاورة لها في الجنوب الافريقي ، لا سيما موزامبيق . ويوجد هناك خطر حقيقي بأن الانهيار الاقتصادي لاي من البلدان الافريقية ، وأوضحها موزامبيق ، قد يؤدي الى حدوث سلسلة من ردود الافعال تعرض للخطر استقرار دول أخرى وقدرتها على البقاء ، مما يفضي في نهاية المطاف الى نشوء حزام واق لجنوب افريقيا . ومن الواضح أن نظام جنوب افريقيا يقدر في خبث أن القلق إزاء بؤر الاضطراب الحادة الجديدة هذه سيحوّل الاهتمام والطاقة الدوليين عن الانشغال الحالي بالفصل العنصري مما يخفف الضغط

Digitized by UNOG Library

الدولي المباشر . وفي ظل هذه الظروف ، تستطيع جنوب افريقيا أن تصور نفسها بأنها العنصر المستقر الوحيد في منطقة الجنوب الافريقي .

٣٩- وهذه الحالة لايمكن الابقاء عليها ولا احتمالها . وفي عالم يتسم بالترابط ، لا مفر لزعماء جميع البلدان من تحمل مسؤوليتهم وواجبهم الاخلاقي في العمل في سبيل التحّول السلمي ، والسعي الى تحقيق ذلك بقوة وعزم وفعالية وإبداع الى أن تنمو في جنوب افريقيا جذور مجتمع سلمي وعادل وديمقراطي ومتعدد الاجناس .

٤٠- ومن المقترح لذلك أن ينادي مجلس العمل الدولي بالتدابير التالية :

(أ) ينبغي لجميع البلدان الصناعية أن تعتمد كحد أدنى مجموعة من الجزاءات تمشيا مع التدابير التي اعتمدها كونغرس الولايات المتحدة الامريكية في سياق زيادة الضغط الاقتصادي على نظام جنوب افريقيا ، مما يرفع ثمن الفصل العنصري ويوفر حوافز للتفاوض بحسن نيّة ؛

(ب) أما البلدان التي اعتمدت جزاءات وطنية إلزامية فينبغي لها أن تسعى بصورة ايجابية الى أن تضمن ، كحد أدنى ، ألا يقوم حلفاؤها أو البلدان التي تتمتع بفوائد ضخمة من العلاقات التجارية الثنائية بتقويض هذه الجزاءات عن طريق توفير السلع التي تمسها الجزاءات ؛

(ج) وينبغي على الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وغيرها من البلدان ، فضلا عن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، التي يمكنها لأسباب مختلفة أن تمارس نفوذا على حكومة جنوب افريقيا ، أن تكثف جهودها بهدف إقناع هذه الحكومة بضرورة اعتماد تدابير عاجلة لإنهاء الفصل العنصري وإقامة ديمقراطية حقيقية في جنوب افريقيا موحدة وغير مجزأة . وينبغي توجيه هذه الجهود ، على نحو أكثر تحديدا ، الى السعي فورا الى تحقيق ما يلي :

'١' إطلاق سراح نيلسون مانديلا وغيره من المحتجزين السياسيين ؛

'٢' إنهاء حالة الطوارئ والقمع الواسع الانتشار لمعارضي الفصل العنصري ، بمن فيهم الاطفال ، وإنهاء حالة الطوارئ وسحب الجنود من المدن ؛

Digitized by UNOG Library

'٣' رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من المنظمات السياسية ؛

'٤' التفاوض في أبكر وقت ممكن مع الممثلين الحقيقيين لطائفة السود حول إقامة الحرية السياسية ؛

'٥' إلغاء قانون تسجيل السكان ، وقانون أراضي السكان الاصليين ، وقانون مناطق المجموعات ؛

'٦' منح المواطنية العامة والقائمة على المساواة في جنوب افريقيا كلها .

٤١- وفي سياق مثل هذه الاستجابة ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتطلع الى رفع الجزاءات في حالة ما بعد الفصل العنصري ، والى القيام بجهود رئيسية متعددة الاطراف للتعجيل بالتنمية ونشوء جنوب افريقيا حرة غير عنصرية .

- ينبغي أيضا لهذه الجهود الدولية أن توجه الى محاولة انهاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا على الفور ، وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

- ينبغي لحكومة جنوب افريقيا أن توقف فورا سياستها القائمة على الاخلال باستقرار البلدان المجاورة ، لا سيما خلق قوى عميلة وتقديم الدعم والامدادات المالية لها . وينبغي للحكومات الاخرى أن تمتنع بالمثل عن تشجيع وتمويل جماعات المتمردين داخل منطقة الجنوب الافريقي الفرعية لان هذا الدعم يعود بالفائدة في نهاية المطاف على جنوب افريقيا وسياساتها غير الشرعية . وما حدث في أنغولا يبين على نحو واضح كيف تؤدي هذه السياسات الى تصعيد التورط العسكري لجنوب افريقيا في أنغولا . فالدعم الذي تقدمه الى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا أدى بصورة مباشرة الى شكل آخر من أشكال التورط ما كان ليحدث بدون هذا الدعم .

- وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ اجراء على وجه السرعة لمكافحة مخططات جنوب افريقيا ودعم التنمية الاقتصادية للبلدان الاشد تأثرا :

Digitized by UNOG Library

(أ) ومن أجل منع حدوث مزيد من التدهور في الحالة الامنية ، ينبغي للامم المتحدة أن تحث جميع البلدان على أن تقدم الى موزامبيق وغيرها من البلدان المساعدة التي تمكنها من أن تصد بفعالية أكبر الهجمات العسكرية التي تشنها قوات مدعومة من جنوب افريقيا ، وذلك بغية تمكينها من تثبيت الاستقرار الداخلي لاغراض تخصيص مزيد من الموارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

(ب) ينبغي للحكومات ، لا سيما البلدان المانحة التقليدية ، أن تزيد كثيرا من المساعدة الاقتصادية التي تقدمها الى دول خط المواجهة لتحرير اقتصادها من القبضة الخانقة لجنوب افريقيا . وبالمثل ، ينبغي للمنظمات الدولية أن تخصص بدون تأخير الاموال الطارئة والاحتياطية المتوافرة وأن تشن حملات تعبئة خاصة لمساعدة هذه الدول ؛

(ج) وينبغي للحكومات ، كوسيلة من وسائل تقديم المساعدة أن تقدم الدعم الى صندوق افريقيا الذي انشأته مؤخرا حركة عدم الانحياز ؛

(د) ينبغي تشجيع الدوائر التجارية الدولية على المساهمة في التنمية الاقتصادية في دول خط المواجهة .

مبدأ تعدد الاطراف

٤٣- تعتبر الامم المتحدة وشبكة وكالاتها المتخصصة الجزء الرئيسي في الجهاز الذي لا غنى عنه لصون السلم وتعزيز التعاون فيما بين الدول .

٤٣- ولا شك أن مدة أربعين سنة قد خلقت شيئا من عدم الحركة وكشفت عن أوجه تصلب بيروقراطي . ونحن نشجع الدول الاعضاء على إعادة تقييم وإعادة تكييف منظومة الامم المتحدة كي تواجه مشاكل العالم المتزايدة والمتغيرة . ويحث المجلس جميع الحكومات على مقاومة أي تآكل جديد في نظام تعدد الاطراف ، بما في ذلك الهياكل الموجودة خارج الامم المتحدة . فحقائق الترابط لا تترك بديلا لحل المشاكل على أساس متعدد الاطراف ، مثل مسائل البيئة ، ومشاكل الاوبئة الصحية ، والارهاب ، والتجارة ، وادارة العملات ، والديون ، والانتاج الزراعي .

Digitized by UNOG Library

المشاركون

شارك في الدورة أعضاء مجلس العمل الدولي التالية أسماؤهم :

هلموت شميت (الرئيس)	جمهورية المانيا الاتحادية
تاكيو فوكودا (الرئيس الفخري)	اليابان
احمدو احجو	الكاميرون
كيرتي نيدهي بيستا	نيبال
كرييانغساك شومانان	تايلند
ماتياس مينزا شونا	زامبيا
جنو فوك	هنغاريا
مالكولم فريزر	استراليا
ارتورو فروندیزي	الارجنتين
كورت فورغلر	سويسرا
تون حسين أون	ماليزيا
مانيا مانيسكو	رومانيا
الهادي نويره	تونس
اولوسيغون اوباسانجو	نيجيريا
ميسائيل باسترانا بوريرو	كولومبيا
ماريا دي لورديس بينتاسيلغو	البرتغال
اولا اولستن	السويد
برادفورد مورس (الأمين العام)	

وبالاضافة الى اولئك ، شارك أعضاء الهيئة المعنية بسياسة مجلس العمل الدولي التالية أسماؤهم :

مانويل الوا (الرئيس المشارك)	بيرو
سردار سواران سنغ	الهند
هوانغ هوا	الصين
شريداث س . رامبهال	غيانا
فلاديمير ب. سوسلوف	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
شين هيون - هواك	جمهورية كوريا
ويدجوجو نيتيساسترو	اندونيسيا
اميل فان لينيب	هولندا

- - - - -

Digitized by UNOG Library